القضية الرئيسة انما تتعلق بتحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني»[٤٨]. ثم ذكّر بورقيبة اعضاء القمة بأن مؤتمرهم ذاك وضع هدفين: عاجلاً، وهو تنفيذ المشروعات العربية لاستثمار مياه الاردن وروافده؛ ونهائياً وهو تحرير فلسطين. وعقب بورقيبة على هذا بأن الهدف الاول لم يتحقق منه شيء على مدى سنتين «بينما تمكنت اسرائيل من الشروع في تنفيذ برامجها الرامية الى الاستفادة من المياه العربية»[٤٩]. اما عن الهدف الثاني «فكان الاعتقاد السائد في عامة الوفود ان تحرير فلسطين لن يتأتى بصورة عاجلة، وانه صراع ينبغي ان تتضافر فيه الطاقات السياسية والعسكرية»[٥٠]. ثم كشف بورقيبة النقاب عن ان هذا الاعتقاد كان وراء الموافقة العربية الرسمية على انشاء منظمة التحرير الفلسطينية «لتمكينها من القيام بدورها في تحرير الوطن، بينما تقوم الدول العربية الاعضاء في الجامعة بحملة سياسية واسعة النطاق في العواصم الاجنبية للدعوة لقضية فلسطين»[٥١]. وبعد هذا التلخيص لقرارات القمة الاولى ودوافعها، ذكّر بورقيبة في بيانه الموجه إلى القمة الثالثة، بأن تونس صادقت على هذه القرارات، بما فيها احتمال الحرب، وتعهدت بالمساهمة فيها بما تسمح لها به امكانياتها. وهذا التذكير اورده بورقيبة ليخلص الى شيء هام هو ان «احتمال حرب تشنها كافة الدول العربية على اسرائيل، في العاجل، مستبعد لعدم [تأهب الدول العربية] لذلك واعتباراً للظروف الدولية الراهنة»، وأن معظم الدول العربية تقر بهذه الحقيقة، ثم ليفسر دوافع مقترحاته على اساس «ان المرحلة الاولى التي كان علينا ان نواجهها هي مرحلة سياسية»[٥٢]. وفي ضوء هذا، رأى بورقيبة «ان انجع وسيلة لكسب المناصرة الايجابية ان تستند الى مقررات كانت صدرت عن هيئة الأمم المتحدة ولم تطبق بسبب المعارضة الاسرائيلية»[٥٣]. كان الغرض من ذلك، وفق بورقيبة، وضع اسرائيل امام واحد من احتمالين: «اما ان ترضخ لمقررات المنظمة الدولية ـ وهو الابعد ـ فتسمح برجوع اللاجئين وتتنازل عن قسم من الارض المحتلة فتغير بذلك معطيات المشكل لصالح العرب، وذلك بعد قيام دولة فلسطينية حرة تكون هي قاعدة الانطلاق للمعارك القادمة من اجل الحل النهائي... وإما ـ وهو الأقرب ـ ان تصر اسرائيل على الرفض فيضعف موقفها في المجال الدولي ويتضاءل عدد انصارها... وبذلك يكون الموقف العربي هو الأقوى في ضرورة استعمالنا القوة لتطبيق القانون الدولي»[٥٤].

هذا البيان أُهمل، بالطبع، في مؤتمر القمة، ذلك ان الرؤساء العرب الذين تمكنوا، بالكاد، من توفير جو يسمح بعقد القمة، لم يكونوا مهيئين لفض الهامش المشترك الذي حققوه، وهو هامش الاتفاق اللفظي حول شعارات عامة، من طبيعة متشددة، تتصل بقضية فلسطين. واذا تذكرنا ان الدول العربية التي كانت مستقلة العام ١٩٤٩ سبق ان وافقت، في ذلك العام، في مؤتمر لوزان على قرار التقسيم، وان أياً من انظمتها التي جاءت بعد ذلك، باستثناء نظام البعثيين في سوريا، ونظام عبد السلام عارف في العراق، لم يعلن موقفاً رسمياً مغايراً، وان النظام الاردني من بينها، قبل، واقعياً، بما هو أقل من مشروع التقسيم لعام ١٩٤٧، لتبين لنا ما ينطوي عليه الهجوم على مقترحات بورقيبة من نفاق، وما ينطوي عليه، كذلك، تجاهل هذه المقترحات في القمة والترفع حتى عن عرضها للمناقشة من تهيب من مواجهة الأمور الحساسة، ومن ايثار للشعارات العامة المتشددة التي يعرف مطلقوها، انفسهم، قبل غيرهم، ان سندها في الواقع ضئيل.

وقد جاء البيان الختامي لمؤتمر القمة الثالث ليعلن للرأي العام ان المؤتمر «أقر الجوانب